

أنواع الضرائب على النفقات

إعداد

الدكتور حسن حجازي

أنواع الضرائب على النفقات

- **الضرائب النوعية (الفرعية) على النفقات:** وهي كثيرة ومتنوعة كونها تصيب حاجات الإنسان الضروري منها وغير الضروري (الكمالي).
- **الضريبة على السلع الأساسية:** كالخبز والملح والسكر، وهي تؤمن إيراداً كبيراً للدولة لأن مطرحها واسع ولا يستغني عنها الإنسان، وهي ظالمة لذلك حاولت بعض الدولة تخفيف معدلاتها.
- **الضرائب على السلع ذات الاستعمال الشائع:** كالضريبة على الشاي والقهوة والدخان، وهي ذات إيراد عالي لأنه يستعمله عدد كبير من السكان، وهي من الضرائب العادلة لأنها من السلع غير الضرورية، لكن الواقع فرض استعمالها على بعض الأشخاص لذلك يكون عبؤها على الطبقتين الوسطى والفقيرة كبيراً لذلك حاولت بعض الدول تخفيف عبؤها. كضريبة الملابس.

● **الضرائب على السلع الكمالية:** تفرض هذه الضريبة على السلع التي لا يقبل عليها إلا الأغنياء وأصحاب الثروات، وهي ضريبة طوعية ليس فيها صفة الإكراه كما هو الحال في ضريبة السلع الضرورية. لكن تكمن المشكلة في معايير التمييز بين السلع الضرورية والكمالية التي تختلف من مجتمع إلى آخر ومن زمن إلى آخر.

● **الضريبة العامة على النفقات:** هذه الضريبة تفرض على جميع النفقات التي يقوم بها الأفراد سواء أكانت شراء سلع أو الحصول على خدمات، كالنفقة على المطاعم ووسائل النقل، وهي مطبقة في دول الاتحاد الأوروبي باسم «ضريبة القيمة المضافة» وتمتاز بأنها وفيرة الحصيلة لأن مطرحها كبير وتشمل نفقات المجتمع كلها.

الانتقادات التي وجهت إلى ضريبة النفقات العامة

- أنها تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة بسبب إضافتها إلى ثمن شراء السلع والخدمات.
- إن تطبيقها من أصعب الضرائب تطبيقاً بسبب عدم معرفة الدوائر المالية مجموع نفقات المكلف بشكل صحيح ودقيق.

أساليب فرض الضريبة على النفقات:

الضريبة على المبيعات: هي ضريبة تصيب جميع المبيعات التي تمت في أي دور من أدوار تداولها من مرحلة إنتاجها حتى مرحلة استهلاكها. وهي مطبقة في سورية باسم الضريبة على الإنفاق الاستهلاكي وتأخذ الأشكال التالية:

- ١- الضريبة على السلع والخدمات الترفيهية في الفنادق والمطاعم.
- ٢- الضريبة على انتقال ملكية عدد من السلع.
- ٣- الضريبة على اقتناء الذهب والمجوهرات.
- ٤- الضريبة على السلع عالية الجودة مثل السجاد والثريات وأدوات المطبخ الذهبية أو الفضية
- ٥- الضريبة على تذاكر السفر إلى خارج البلاد.

الضريبة على القيمة المضافة (T.V.A)

هي ضريبة تفرض على مبيعات السلع والخدمات المقدمة للأفراد، والبائع ملزم بتسجيل الضريبة في دفتر خاص ودفعتها إلى خزينة الدولة خلال فترة محددة.

وهذا النوع من الضرائب مطبق في معظم الدول المتقدمة وأخذة بالانتشار في الدول النامية.

معدل الضريبة (سعر الضريبة)

هو نسبة مئوية أو ألفية من مطرح الضريبة ومن الممكن أن تكون الضريبة مبلغاً مقطوعاً تحدده الدوائر المالية وفقاً لمعايير معينة. وتسمى الضريبة التي تفرض كنسبة ثابتة من المبلغ ضريبة نسبية والضريبة التي تزداد نسبتها مع تزايد المبلغ ضريبة تصاعدية.
معدلات الضريبة:

١- المعدلات المحددة والمعدلات المطلقة: أي يمكن أن يحدد معدل الضريبة بشكل مسبق بحيث يعرف المكلف مسبقاً النسبة التي يخضع لها، وقد يترك هذا المعدل بحيث لا يعرف إلى بعد تحقيق الضريبة وجبايتها فعلاً وهذا مرتبط بأسلوب فرض الضريبة:

أ- أسلوب الطرح بالاستحقاق: حيث يحدد بشكل مسبق مطرح الضريبة ومعدلها لتجبي بموجبه كأن تحدد بـ ٢٠% من المبالغ الخاضعة للضريبة.

ب- أسلوب الطرح بالتقسيم

يقوم المشرع في هذا الأسلوب بتحديد مسبق للمبلغ المطلوب تحصيله بواسطة الضريبة دون أن يحدد معدلها ثم توزيعه بين المكلفين بحسب المناطق الجغرافية مثلاً، وهو أبعد ما يكون عن العدالة وقد تخلت عنه معظم الدول وقد ساد في عصور الاستبداد.

٢- المعدلات الثابتة (الضريبة النسبية):

هي المعدلات التي يكون سعرها ثابتاً من مطرح الضريبة، ولا تتغير مهما تغيرت المبالغ الخاضعة للتكليف. مثال: فرضت ضريبة مقدارها ١٠% مهما كان المبلغ. فتكون على $10000 \times 10\% = 1000$

$$10000 \times 10\% = 1000$$

وهذه الضريبة قد لا تكون عادلة بين المكلفين خاصة مع أصحاب الدخل المتدنية لأنها تكون على حساب شراء حاجاتهم الضرورية.

٣- المعدلات المتصاعدة (الضريبة التصاعدية)

هي الضريبة التي يتغير سعرها بتغير قيمة مطرح الضريبة، بحيث ترتفع كلما زادت قيمة هذا مطرح، فالشخص الذي يحصل على مبلغ ١٠٠٠٠ يدفع ١٠% والشخص الذي يحصل على مبلغ ٢٠٠٠٠ يدفع ١٥% والشخص الذي يحصل على مبلغ ٣٠٠٠٠ يدفع ٢٠% وهكذا، وتأخذ هذه الضريبة عدة أشكال:

أ- التصاعد بالطبقات: يقسم مطرح الضريبة وفق هذه الطريقة إلى طبقات ويطبق على كل طبقة معدل يتزايد من طبقة إلى أخرى، يدفع بموجبه المكلف الضريبة بمعدل واحد هو معدل الطبقة التي يقع فيها دخله. وكلما زاد دخله ينتقل إلى طبقة أعلى وبالتالي يزداد معدل الضريبة الذي يدفعه المكلف، مثال: الطبقة الأولى (١٠%) على الدخل الذي لا يزيد على ٥٠٠٠ ل.س

الطبقة الثانية (١٥%) على الدخل الذي يزيد عن ٥٠٠٠ ولا يتجاوز ٧٥٠٠ وهكذا

ب- التصاعد بالشرائح

يقسم مطرح الضريبة إلى عدة شرائح يطبق على كل منها معدل خاص ويزيد هذا المعدل من شريحة إلى أخرى وقد تكون هذه الشرائح متساوية أو غير متساوية، مثال: يفرض ضريبة بمعدل ١٠% على الجزء من الدخل الذي يقع بين ١ - ١٠٠٠٠ ، و ١٥% على جزء الدخل الذي يزيد على ١٠٠٠٠ ولا يتجاوز ٢٠٠٠٠ ، و ٢٠% على جزء الدخل الذي يزيد على ٢٠٠٠٠ ولا يتجاوز ٤٠٠٠٠ ل.س فإذا كان دخل أحد الأفراد ٣٥٠٠٠ ل.س فكم تكون ضريبته؟

$$١٠٠٠ = ١٠\% \times ١٠٠٠٠$$

$$١٥٠٠ = ١٥\% \times ١٠٠٠٠$$

$$٣٠٠٠ = ٢٠\% \times ١٥٠٠٠$$

فيكون مجمل الضريبة $٥٥٠٠ = ٣٠٠٠ + ١٥٠٠ + ١٠٠٠$

صافي المبلغ $٢٩٥٠٠ = ٥٥٠٠ - ٣٥٠٠٠$ ل.س

ج-التنازل في سعر الضريبة(التصاعد بالنزول)

يبدأ معدل الضريبة مرتفعاً ثم يأخذ بالانخفاض بالنسبة إلى الأوعية الصغيرة مثال كأن يحدد معدل الضريبة بـ ٣٠% على الدخل الذي يتجاوز مئة ألف ويخفض إلى ٢٠% بالنسبة للدخل الذي لا يزيد على ٢٠٠٠٠ و ٥% على الدخل الذي لا يزيد على ١٠٠٠٠.

د-التصاعد بخصم جزء من مطرح الضريبة(التصاعد المستتر):

يتم هنا التحكم بوعاء الضريبة حيث يؤخذ بالحسبان مقدرة المكلف ويتم ذلك في شكلين:

أولاً: فرض ضريبة بمعدلات مختلفة من شرائح الدخل، ومثال ذلك أن نحدد سعراً واحداً للضريبة وليكن ١٠% ثم نقسم مطرح الضريبة إلى شرائح وتحدد نسبة معينة من كل شريحة تخضع فقط للضريبة ومثال ذلك أن تفرض ضريبة على : ٢٥% من الألف الأولى و ٣٥% من الألف الثانية و ٤٠% على الألف الثالثة فتكون ٢٥٠ ل.س من الألف الأولى و ٣٥٠ من الألف الثانية و ٤٠٠ من الألف الثالثة.

ثانياً- إعفاء حد أدنى واحد لازم لمعيشة المكلف:

هنا يمكن أن يعفى حد أدنى واحد لازم لمعيشة المكلف من وعاء الضريبة بالنسبة لكل المكلفين، فاذا تقرر أن تفرض ضريبة بمعدل ١٠% على أن يكون الحد الأدنى المعفى من الضريبة ٥٠٠ ل.س هذا الأمر يؤدي إلى الاختلاف في المبلغ الذي تفرض عليه الضريبة، فمثلاً الشخص الذي دخله ٢٠٠٠ ل.س يدفع ضريبة على ١٥٠٠ ل.س وتكون ١٥٠ ل.س وتشكل ٧.٥% من دخله، والشخص الذي دخله ٣٠٠٠ يدفع ضريبة على ٢٥٠٠ ل.س وتبلغ ٢٥٠ ل.س وتشكل ٨.٣% من دخله وهكذا تتصاعد الضريبة مع تزايد الدخل.

تحقق الضريبة

يقصد بتحقق الضريبة مجموعة الإجراءات التطبيقية المكتبية المؤدية إلى تنظيم جداول التكاليف وطرحها ذمة على المكلفين للحصول طبقاً للقواعد المقررة، وذلك بموجب أحكام القوانين والتشريعات والتعليمات النافذة، والتي تمر بثلاث مراحل:

١- المرحلة الأولى: تحديد الوعاء الضريبي:

تقوم الدوائر المالية باستخدام أكثر من طريقة في تحديد الوعاء الضريبي، وأكثرها استخداماً:

الطريقة الأولى: قيام الدوائر المالية نفسها بتحديد الوعاء الضريبي.

الطريقة الثانية: قيام المكلف نفسه بتحديد الوعاء الضريبي.

أساليب تقدير الوعاء الضريبي

● **أسلوب التقدير المباشر:** تقوم الدوائر المالية بموجب هذه الطريقة بتقدير الوعاء الضريبي وقد يكون هذا التقدير حراً وقد يكون مقيداً، فالأول يتم وفق قواعد معينة تتبعها الدوائر المالية نص عليها القانون، والدوائر المالية غير ملزمة بإبلاغ المكلف بالطريقة التي تم على أساسها التقدير، لكن يحق له الاعتراض على مبلغ التكلفة، أما الثاني فتبحث الدوائر المالية عن العناصر الخاضعة للضريبة وفق النصوص القانونية مثل نوع النشاط ورقم الأعمال وعدد العمال.... الخ، وقد تشكل لجان لهذه الغاية.

والتقدير المباشر مطبق في معظم الدول لكنه تعرض لعدد من الانتقادات منها:

- تكاليفه العالية ويحتاج لعدد كبير من العاملين من ذو الخبرات.
- تؤدي إلى تدخل الدوائر المالية في شؤون المكلف لمعرفة نشاطه وحجم ثروته.
- تعمل على تعقيد القوانين الضريبية المطبقة.

ب- أسلوب التقدير على أساس المظاهر الخارجية

تقوم هذه الطريقة على أساس تحديد إيرادات المكلف انطلاقاً من عدد من المظاهر الخارجية مثل:

- القيمة التأجيرية للعقار الذي يمارس به المكلف نشاطه.

- عدد العمال في المنشأة.

- عدد وسائل النقل المستخدمة في المنشأة.

- نوع التجارة التي يمارسها المكلف.

- موقع العقار.

مميزات هذا الأسلوب: سهولة تحديد المال الخاضع للضريبة، يساعد في الحد من التهرب الضريبي لأن المظاهر الخارجية علامات بارزة لا يمكن إخفاؤها.

مساوئ أسلوب التقدير على أساس المظاهر الخارجية:

- إن اختيار بعض المظاهر الخارجية لمعرفة دخل المكلف يؤدي إلى تقدير هذه الدخول بعيداً عن الحقيقة، مما يحابي بعض المكلفين ويلحق الضرر بالآخرين.
 - كثيراً ما تتغير الدخول بالارتفاع أو الانخفاض دون أن يؤدي بالضرورة إلى تغير المظاهر الخارجية.
 - استعمال هذه الطريقة قد يؤدي إلى جمود الإيرادات الضريبية.
- ونظراً لهذه الأسباب فقد اختلف هذا الأسلوب من التطبيق تقريباً**

ج- أسلوب التقدير المقطوع (التقدير الجزافي)

تقوم الدوائر المالية بموجب هذه الطريقة بتقدير وعاء الضريبة بشكل إجمالي وتقريبي مستعينة بعدد من القرائن، مثل تقدير الأرباح على أساس رقم الأعمال

محاسن هذا الأسلوب: البساطة والسهولة وخاصة بالنسبة للذين لا يستطيعون تنظيم دفاتر عن نشاطاتهم.

مساوئ هذا الأسلوب: تفرض الضريبة بموجبه على أساس إيراد مفترض ولا يقدر بشكل صحيح مما يؤدي إلى خلافات بين المكلف والدوائر المالية.

الطريقة الثانية: قيام المكلف بتقديم تصريح ضريبي

يقوم المكلف بموجب هذه الطريقة بتقديم تصريح عن نتائج أعماله، وفقاً لسجلاته وقد لا تكون نهائية فللدوائر المالية الحق في إدخال تعديلات على بيانات المكلف إذا وجدت ضرورة لذلك للوصول إلى الربح الحقيقي. وتطبيق هذه الطريقة يحتاج إلى تعاون المكلف ووعياً ضريبياً عالياً لديه.

والمطبق حالياً في معظم التشريعات الضريبية المعاصرة الطريقتين معاً، وبعض الدول تفضل الأولى على الثانية أو العكس.

٢- المرحلة الثانية: تصفية الضريبة

المقصود بتصفية الضريبة هو حساب قيمتها المستحقة للخزانة العامة للدولة وذلك بعد تحديد وتقدير عناصر وعاء الضريبة حسب الطرائق التي تم ذكرها.

٣- المرحلة الثالثة: تحصيل الضريبة (جباية الضريبة):

يتم في هذه المرحلة تحصيل الضريبة وتحويلها إلى الخزينة العامة وفق التشريعات القانونية التي أقرتها، وهناك أكثر من شكل لجباية الضرائب منها:

-**التحصيل المنظم:** تقوم بموجبه الدوائر المالية بتنظيم قوائم بأسماء المكلفين ومبلغ الضريبة وزمن جبايتها والمستند الذي نظمت بموجبه.

-**التحصيل الطوعي:** يقوم المكلف بهذه الطريقة بتوريد ما يترتب عليه من ضريبة بشكل طوعي.

-**التحصيل بالعودة إلى المنبع:** أي يقوم الغير بدفع الضريبة نيابة عن المكلف مثل ضريبة الرواتب والأجور التي يقوم رب العمل بتوريدها نيابة عن العامل.

-**الجباية بطريقة لصق الطابع:** حيث تستوفى الضريبة عن لصق طابع أو ورقة مدفوعة القيمة مسبقاً.

الإعفاءات من الضريبة

يقصد بالإعفاء الضريبي عدم فرض الضريبة على دخل معين كان من المفترض أن تفرض عليه، كما في حال إعفاء نشاط صناعي أو زراعي معين من الضريبة، ويمكن أن يكون هذا الإعفاء مؤقتاً ويمكن أن يكون دائماً مثل الجمعيات الخيرية وبعض النوادي الرياضية. ويحتاج هذا الإعفاء إلى قانون يتم بموجبه.

أسباب الإعفاء الضريبي:

١- إعفاء بسبب طبيعة النشاط الاقتصادي: عندما لا يقصد من هذا النشاط الحصول على ربح معين مثل المرافق العامة.

٢- الإعفاءات لأسباب اقتصادية: تتم هذه الإعفاءات لتشجيع نشاط اقتصادي معين كإعفاء الإيرادات الزراعية وبعض الأنشطة الأخرى.

٣- الإعفاءات لأسباب اجتماعية: منها إعفاء أصحاب الدخل الصغيرة بسبب قلة إيرادهم، وإعفاء جزء من الدخل كحد أدنى لمستوى المعيشة.

٤- الإعفاءات المتعلقة بطبيعة العمل: التي تختلف بين العمل الزراعي والعمل الصناعي والعمل التجاري أو الخدمي.

٥- الإعفاءات لأسباب سياسية: مثل الإعفاءات التي تمنح لأعضاء السلك الدبلوماسي في الدول المختلفة والتي تمنح بالمثل بين الدول.